مجلة المعجمية - تونس

ع 20

2004

أمجد طلافحة
جامعة لوميير ليون2

ظاهرة المشترك في مصطلحات الكتاب

1 - تمهيد

كتاب سيبويه(ت 180هـ) هو أول كتاب في النحو العربي يصل إلينا والرجوع إليه يعني الرجوع إلى ما حفظه لنا هذا الكتاب من جهود اللغويين العرب قبل سيبويه.

والحديث عن مصطلحات الكتاب يعني الحديث عمّا نقله سيبويه من مصطلحات سابقيه وعمّا أضافه هو إلى هذه المصطلحات، وإن كان من الصعب، بل من المستحيل، الجزم بمساهمة سيبويه في هذه المصطلحات أو نسبتها إلى واضعيها من المؤسسين والباحثين الأوائل في علوم العربية.

ستتناول هذه المقالة بالتحليل والنقد ظاهرة المشترك في هذه المصطلحات التي وردت في كتاب سيبويه بصرف النظر عن واضعيها؛ إذ ليس الهدف هنا نسبتها إلى مبتكريها فهذا أمر ـ كما قلنا ـ صعب ويحتاج إلى دراسة مستقلة قد لا تفضي إلى نتيجة جديّة؛ بسبب ضياع التراث النحوي منذ عهد أبي الأسود[1] إلى عهد سيبويه. فليس أمامنا، والحالة هذه، إلا نسبة كل ما ورد في الكتاب من مصطلحات إلى سيبويه، فهي إما أن تكون من ابتكاره هو نفسه، وهي في رأينا العدد الأكبر منها، أو أنها من ابتكار غيره ولكنه ارتضاها واستخدمها في كتابه.

ونقصد بالمشترك في مصطلحات سيبويه ما ورد منها من قبيل المشترك المعنوي أو الترادف، وهو «الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد». (السيوطي، المزهر، ج1، ص402)، أو من قبيل المشترك اللفظي. وهو « اللفظ الواحد الدال على معنيين فأكثر» (السيوطي، المزهر، ج1، 369)

لعل أولى الإشارات إلى ظاهرة المشترك في اللغة ما نجده في كتاب سيبويه نفسه، حين حدد العلاقة بين اللفظ والمعنى بقوله: « اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين [.....] فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو (جلسَ وذهبَ). واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو:

(ذهبَ وانطلقَ). واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: (وجدت عليه من الموجِدة، ووجدت إذا أردت وِجدان الضالّة). وأشباه هذا كثير» (سيبويه ج1، ص24).

ولسنا هنا بصدد سرد ما قيل عن هاتين الظاهرتين في اللغة بمستواها العام، ولا بصدد ذكر المؤيدين أو المعارضين لها، ولكن يكفينا من ذلك كله أن نقول بأن كلا الطرفين، من قال بوجود هاتين الظاهرتين ومن عارض وجودهما[2] قد اتفقوا على أمر ـ وهو أن وجودهما على خلاف الأصل، فضلا عن أن المشترك اللفظي يؤدي إلى اللبس. فنجد ابن سيده يقول في المخصص:

«اعلم أن اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو وجه القياس الذي يجب أن يكون عليه الألفاظ لأن كل معنى خُتص فيه بلفظ لا يشركه فيه لفظ آخر؛ فتنفصل المعاني بألفاظها ولا تلتبس» (ابن سيده، المخصص، ج13، ص258).

وفي هذا المعنى أيضا نجد في المزهر «ولا خلاف أن المشترك على خلاف الأصل.» (السيوطي، المزهر، ج1، ص370).

كما لا يعنينا في هذه المقالة المشترك الذي نجده في اللغة بمستواها العام، وإنما المشترك الذي نجده في المستوى التقني، أي الاستعمال الاصطلاحي، وإن كان المبدأ فيهما واحدا، إلا أن خطورة هذه الظاهرة أكبر عندما يتعلق الأمر بالمصطلح.

فإذا كانت المصطلحات النحوية، كغيرها من مصطلحات العلوم الأخرى، أداة لتأدية المفاهيم، فإن من أهم سماتها، كي تؤدي هذا الغرض، الوضوح والتعبير التام عن هذه المفاهيم، وهذا لا يتأتى إلا إذا كانت العلاقة بين المصطلح والمرجع كما قال غي روندو[3] علاقة أحادية التسمية (*univocité*) بمعنى أن يكون لكل مرجع تسمية واحدة فقط أي مصطلح واحد، وهي أيضا علاقة أحادية المرجعة أو أحادية الدلالة (*monoréférentialité*)؛ بمعنى أن كل مصطلح مرتبط بمرجع واحد فقط. بل إن البعض، ومنهم جون دوبوا[4]، قد ذهب ـ في الحديث عن أهمية هذه الخاصية «أحادية الدلالة» ـ إلى جعلها من الأمور التي تفرّق بين الاستعمال الاصطلاحي والاستعمال العام لكلمة ما؛ على أساس أن الاستعمال الاصطلاحي أحادي الدلالة ـ وإن كان الواقع خلاف ذلك ـ، في حين أن الاستعمال العام يكون متعدد الدلالة.

2- الترادف في مصطلحات الكتاب:

قلنا بأن الترادف بحسب اللغويين العرب هو «الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد». (السيوطي، المزهر، ج1، ص402)، وأضاف التهانوي بأن تكون هذه الألفاظ مترادفة

في أصل الوضع، فقال في تعريفه: « توارد لفظين أو ألفاظ مفردات بحسب الوضع على معنى واحد» (التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص215).

الحديث هنا عن الترادف في اللغة على المستوى العام دون الإشارة إلى الترادف في المستوى التقني أو الاصطلاحي، ويبدو أن اللغويين العرب في تلك الفترة لم يهتموا بالتفريق في وجود هذه الظاهرة بين الاستعمال العام والاستعمال الاصطلاحي؛ ذلك أن المصطلحات كانت تستعار من اللغة بمستواها العام لتعبر عن المفاهيم التي استعيرت للتعبير عنها.

أمّا اللغويون الغربيون، فقد فرقوا بين وجود هذه الظاهرة في المستوى العام للغة وبين وجودها في المستوى الاصطلاحي، فجون ليونز مثلا يعرف الترادف بأنه مجموعة من التعبيرات التي لها نفس المعنى[5] .

فهذا التعريف يختلف عن التعريفين الواردين سابقا بأنه يأخذ بعين الاعتبار التعابير المركبة أيضا، إلى جانب الكلمات المفردة، في إمكانية دلالتها على نفس المعنى. ويفرق ليونز لاحقا بين نوعين من الترادف، أولهما، ويسميه المترادفات ذات المعاني المتقاربة «*neear synonyms*»؛ وسُمي كذلك لأن معاني تلك الألفاظ متقاربة، ولكنها لا تصل إلى حد التشابه التام. أما النوع الثاني فهو المترادفات ذات المعنى الواحد، وهو ما يمكن أن نطلق عليه الترادف الكامل «*parfaite synonymie*" و هو معيار الترادف عنده[6].

فهذا النوع الثاني من الترادف هو الذي يهمنا في هذه المقالة؛ إذ إن الترادف في المستوى التقني (الاستعمال الفني) ترادف مرجعي «*synonymie référentielle*» بمعنى أن المصطلحات المترادفة تسمي المرجع نفسه، وهذا ما أشار إليه لويس غلبيرت حين قال بأن المصطلح العلمي والتقني لا يقبلان إلا الترادف المرجعي[7].

قلنا بأن العلاقة بين المفهوم والمصطلح الذي يدل عليه علاقة،في الحالة المثالية، أحادية التسمية، فهو- أي المصطلح - «رمز لغوي محدد لمفهوم محدد» (فيلبر، Standardisation of Terminology, p. 17)، ومعنى العلاقة الأحادية التسمية، تفرُّدُ الرمزِ اللغوي في الدلالة على المفهوم.

غير أن كثيرا من اللغويين يقولون بإمكانية وجود الترادف في اللغة التقنية أو في الاصطلاح، و هذا الترادف، إن وجد، لا بد من أن يكون ترادفا متعلقا بالمرجع نفسه، أي أن تكون المصطلحات المترادفة كلها مرتبطة بنفس المرجع.

لنر الآن ما عليه واقع الحال في مصطلحات سيبويه.

يشتمل كتاب سيبويه على عدد كبير من المصطلحات المترادفة، فهو لا يكاد يستقر على مصطلح واحد للتعبير عن مفهوم معين حتى يلجأ إلى مصطلح آخر للتعبير عن المفهوم نفسه، والأمثلة على ذلك كثيرة، نختار منها بعض المصطلحات البسيطة قبل الحديث عن المصطلحات المركبة.

فسيبويه يستخدم ثلاثة مصطلحات للدلالة على المفهوم النحوي «**النعت**»، إذ يستخدم **الوصف والصفة** إلى جانب **النعت**. ففي استخدامه لمصطلح **وصف** يقول: « وتقول: مررت برجلٍ كلُّ ماله درهمان، لا يكون فيه إلا الرفع؛ لأن «كل» مبتدأ والدرهمان مبنيان عليه. فإن أردت بقولك: مررت برجل بي عشرة أبوه جاز، لأنه قد يوصف به، تقول هذا مال كلُّ مال. وليس استعماله [استعمال كل] **وصفا** بقوة أبي عشرة ولا كثرته ...» (سيبويه، ج2، ص27).

ومن استعماله لمصطلح **النعت** قوله: «اعلم أن كل ما جرى **نعتا** على النكرة فإنه منصوب في المعرفة، لأن ما يكون نعتا من اسم النكرة يصير خبرا للمعرفة، ... وذلك قولك: مررت بزيدٍ حسنا أبوه.» (سيبويه، ج2، ص33).

وأما استعماله لمصطلح **الصفة**، فكقوله: ... ومما لا يكون إلا رفعا قولك: أأخواك اللذان رأيتُ لأن رأيت صلة للذين وبه يتم اسما، فكأنك قلت: أأخواك صاحبانا. ... وإذا كان الفعل في موضع **الصفة** فهو كذلك، وذلك قولك: أزيدٌ أنت رجلٌ تضربه، وأكلَّ يوم ثوبا تلبسُه.

فإذا كان **وصفا** فأحسنه أن يكون فيه الهاء، لأنه ليس بموضع إعمال، ولكنه يجوز فيه كما جاز في الوصل، لأنه في موضع ما يكون من الاسم، ولم تكن لتقول: أزيدا أنت رجل تضربه، وأنت إذا جعلته **وصفا** للمفعول لم تنصبه، لأنه ليس بمبني على الفعل، ولكن الفعل في موضع **الوصف** كما كان في موضع الخبر». (سيبويه، ج1، ص128-129).

صحيح أن استخدام للمصطلح **صفة** قد فاق - من ناحية عدد مرات التواتر - المصطلحين الآخرين، إلا أن هذا مع ذلك مصطلحات مترادفة؛ فليس هناك أي إشارة، في استخدامه لهذه المصطلحات، تدل على وجود فرق بينها. لكننا نجد بعض اللغويين اللاحقين يحاولون تفسير ذلك، فابن فارس مثلا يقول في باب النعت: «**النعت هو الوصف** كقولنا هو عاقل وجاهل، وذكر عن الخليل أن **النعت** لا يكون ألا لمحمود، وأن **الوصف** قد يكون فيه وفي غيره»[9]. (الصاحبي في فقه اللغة، ص 88-89).

والذي يبدو لنا أن هذه المصطلحات الثلاث بالنسبة للنحويين عامة، و سيبويه بشكل

خاص قد استخدمت على أنها مترادفة للدلالة على الوظيفة النحوية نفسها وهي النعت الذي يتبع المنعوت.

ومن المصطلحات البسيطة المترادفة مصطلحات **المصدر** و**الحدث** و**اسم الحدثان** و**الفعل**؛ فهي كلها قد وردت في كتاب سيبويه لتدل على المصدر. فقد جاء في الكتاب: «والأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على فَعَل يفعُل، وفعَل يفعِل، وفعِل يفعَل، ويكون **المصدر** فَعْلا» (سيبويه، ج4، ص5).

وأما استخدامه مصطلحي **الحدث** و**اسم الحدثان** للدلالة على المصدر فقوله: «واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى **اسم الحَدَثان** الذي أخذ منه، لأنه إنما يذكر ليدل على **الحدث**[...]وذلك قولك: ذهب عبد الله الذهابَ الشديد[...]" (سيبويه، ج1، ص34).

وأما استخدامه **الفعل** للدلالة على المصدر فقوله: «وهذا شِبَع فاحش، إنما تريد الفعل [...] كما قالوا الحَلَب في الحليب والمصدر. وقد يقولون الحَلَب وهم يعنون اللبن. ويقولون حَلبت حَلَبا، يريدون **الفعل** الذي هو **مصدر**.» (سيبويه، ج4، ص42).

ويبدو أن شيوع استخدام مصطلح المصدر في مقابل مرادفاته يعود إلى تأثر سيبويه بدلالته اللغوية العامة؛ إذ إن المصدر قد سمي هكذا لصدور الفعل عنه كما قال الزمخشري.(ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص109).

أما استخدامه لمصطلح «**الفعل**» مرادفا له فربما جاء، في رأينا، تأثرا بالصيغة التي عليها الفعل، وهي وزن فَعَلَ؛ فلا نجده يسمي **المصدر** من الفعل الرباعي أو من الأفعال المزيدة بالفِعل، بل كانت هذه التسمية خاصة بالمصدر من الفعل الثلاثي.

وعلى الرغم من قلة عدد مرات تواتر المصطلحين **حدث** و**حدثان**، إلا أننا نظن أنهما الأكثر تعبيرا عن هذا المفهوم، (مفهوم المصدر)؛ ذلك أنَّ سيبويه يستخدمه في سياق يتعلق بالمصدر في جميع أحواله، ومهما كانت الصيغة التي عليها الفعل المشتق منه؛ فالفعل الذي لا يتعدىالفاعل، مهما كانت صيغته، يتعدى إلى **اسم الحدثان**، فليس هناك تقييد بصيغة معينة، وليس هناك تركيز على سمة واحدة فقط من سمات المرجع، كما هو الحال في مصطلح المصدر الذي سمي كذلك لصدور الفعل عنه.

وبذلك يكون هذا المصطلح هو الأكثر دقة وتعبيرا عن مفهومه، هذا علاوة على ارتباطه بتعريف سيبويه للفعل بأنه «أمثلة أخذت من لفظ **أحداث** الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع». (سيبويه، ج. 1، ص 12).

وإذا ما تركنا المصطلح البسيط إلى المصطلح المركب، وجدنا أن هذه الظاهرة أكثر عموما في مصطلحات الكتاب، فلا نكاد نجد مصطلحا مركبا دون أن يكون له مصطلح آخر مرادف، بل ربما تجاوزت المصطلحات المرادفة عشرة المرادفات. سنتناول بعض هذه المصطلحات بالتحليل:

استخدم سيبويه خمسة مصطلحات للدلالة على الوحدة المرجعية التالية «**حرف الجزاء إن**»، إذ يسميها **إن الجزاء** (سيبويه، ج1،ص266) **وإن المجازاة**،(سيبويه، ج1،ص262) **وأصل الجزاء**،(سيبويه،ج3. ص112) **وأم الجزاء**،(سيبويه، ج1، ص134) **وأم حروف الجزاء** (سيبويه، ج3، ص63).

فأما استخدامه لمصطلح **إن الجزاء**، فإنما أراد بنسبة (إن) إلى الجزاء أن يفرق بين هذه الوظيفة ل «إن» وبين الوظائف الأخرى لها، إذ قد تكون للنفي أيضا وقد تكون «إن» المخففة من «إنَّ». وعلى هذا الأساس أيضا استخدم مصطلح «**إن المجازاة**»؛ وكان اختياره لأن ينسبها مرة إلى الجزاء ومرة إلى المجازاة من قبيل التحرر من الالتزام بلفظ واحد، وللعلاقة الكبيرة بينهما، فكلاهما مصدر يؤدي المعنى المطلوب وهو التعليق، فاختياره في الحالتين كان منسجما مع ما تسمح به العربية.

ولربما كان سيكتفي بهذه التسمية لتلك الوحدة المرجعية، لكنه آثر أن يعبر عنها بطريقة أخرى يذكر بها سمة ثانية من سمات هذه الوحدة المرجعية، ألا وهي كونها أم أدوات الجزاء. فنراه يعبر عن هذه السمة بطريقتين مختلفتين، لكنهما تؤديان الغرض نفسه، فاستخدم مرة كلمة «أصل» ونسبها إلى الجزاء فقال: **أصل الجزاء** ، واستخدم في المرة الثانية كلمة «أم» فقال : **أم حروف الجزاء**. وأما استخدامه لمصطلح **أم الجزاء**، فما ذلك إلا من نوع الاختصار الذي لا تضيف ولا تنقص شيئا من سمات الوحدة المرجعية.

وهذا النوع من المصطلحات المترادفة، التي استخدمت من أجل إعطاء بعض السمات للوحدة المرجعية المسماة، كثير الورود عند سيبويه، فهو يسمي الجمع المذكر السالم بمصطلح،**الجمع بالواو والنون** (سيبويه، ج3، ص391)، وبمصطلح آخر مرادف هو **الجمع الذي على حد التثنية** (سيبويه ،ج1،ص17.) هذا إضافة إلى استخدامه للفعل **جَمَعَ** في مصطلحين آخرين، إذ يعبر عن نفس المفهوم بقوله، **جمعَ بالواو والنون** (سيبويه،ج3، ص641)، **وجمعَ على حدّ التثنية** (سيبويه، ج1، ص18).

فالتسمية بالمصطلح الأول «**الجمع بالواو والنون**» تعبر عن سمة من سمات الوحدة المرجعية، وهي الواسطة المستخدمة للحصول على هذا النوع من الجمع، ألا وهي إضافة الواو

والنون إلى آخر الاسم المفرد، فهي إذن السمة الأولى، وهو إذ يريد أن يعبر عن سمة ثانية فإنه يستخدم لذلك مصطلحا آخر وهو «**الجمع الذي على حد التثنية**» ليشير بذلك إلى شبه بين طريقة تكوّن هذا النوع من الجمع وبين طريقة تكوّن المثنى، فكل منهما يتكون بإلصاق حركة طويلة ونون إلى آخر الاسم المفرد، وتكون هذه الحركة ألفا في حالة المثنى وواوا في الجمع.

وأما استخدامه للفعل **جمعَ**[9]، **فالأرجح أنه سابق لاستخدام المصدر وهو الجمع**، وربما يكون في ذلك دليل على خاصية من خواص المصطلح في كتاب سيبويه، وهو التطور الذي نلحظه في بعض مصطلحاته، وبخاصة تلك المصطلحات المركبة التي يشكل طولها المفرط عائقا وحرجا من استعمالها. وما عزوفه عن استخدام الفعل في تكوين مصطلحاته واستبدال المصدر أو أحد المشتقات به، إلا أحد ملامح هذا التطور.

والحقيقة أن هذا النوع من المترادفات كثير الحدوث في الاستعمال التقني (الفني) في العلوم بشكل عام، وهذا ما أشار إليه جاك لوتيلير حين قال بأن سبب هذا النوع من الترادف الذي سمّاه «الترادف ذو المضمون[10]» «*la synonymie de fond*»، أن كل واحد من المصطلحات المترادفة يشير إلى خاصية أو سمة من سمات الوحدة المرجعية، وهذه المصطلحات المترادفة تشير بمجموعها إلى أكبر عدد من السمات العامة للوحدة المرجعية[11].

ومن المصطلحات المركبة المترادفة أيضا المصطلحات التي تسمي **جمع التكسير**، فسيبويه يسمي هذه الوحدة المرجعية بالمصطلحات: **جمع كُسّر له الواحد** (سيبويه، ج3، ص379)، **وكسّر للجمع** (سيبويه، ج4، ص230)، **وكسّر للجميع** (سيبويه، ج3، ص399) **وكسّر على بناء الجمع** (سيبويه، ج3، ص582)، **وما كُسّر واحده** (سيبويه، ج3، ص369)، **وكسّر الواحد** (سيبويه، ج3، ص582)، **والتكسير للجمع** (سيبويه، ج3، ص434)، **وتكسير الواحد للجمع** (سيبويه، ج3، ص587)، **والكسر للجمع** (سيبويه، ج3، ص429)، **ومكسّر للجمع** (سيبويه، ج3، ص416)، **وتكسير على بناء الجمع** (سيبويه، ج4، ص415).

هذه المصطلحات الاثنا عشر تدل كلها على وحدة مرجعية واحدة وهي كما قلنا جمع التكسير، وإذا تأملنا فيها وجدنا أنها ليست من قبيل المصطلحات المترادفة التي يضيف كل واحد منها معلومات عن سمات الوحدة المرجعية، بل إنها كلها تعبر عن سمة واحدة وهي تكسير بناء الواحد للحصول على بناء الجمع.

لكننا نلاحظ أن الفرق بينها يكمن إما في ترتيب الوحدات المركبة لهذه المصطلحات على «المحور النسقي» (*l'axe syntagmatique*)، أو في استبدال بعض هذه الوحدات بوحدات أخرى

من نفس الجذر. فالفرق بين المصطلحين **جمع كُسِّر له الواحد** و**تكسير الواحد للجمع** هو إعادة ترتيب الوحدات على «المحور النسقي» (*l'axe syntagmatique*)،وكذلك استبدال المصدر «**تكسير**» بالفعل «كُسِّر». أما كلمة «الواحد» فهي لا تضيف شيئا إلى السمات العامة للوحدة المرجعية؛ إذ إن الجمع، مهما كان نوعه، لا يكون إلا من الواحد.

وإذا ما تأملنا المصطلحات، **كسّر للجمع**، **والتكسير للجمع**، **والكسر للجمع**، **ومكسّر للجمع** ، وجدنا أنها كلها تعبر عن الغرض نفسه، وهو تكسير [بناء الواحد] بهدف الحصول على[بناء الجمع]، وهذا الغرض قد عبّر عنه سيبويه مرة باستخدام الفعل «**كسّر**» والمرات الثلاث الأخرى باستخدام شكلين من أشكال المصادر التي تبيحها العربية للجذر (ك.س.ر) ومرة باستخدام اسم المفعول، من الفعل «**كسّر**» وهو «**مكسّر**».

وهذا النوع من الترادف، في المصطلحات المركبة، الذي يقوم على استبدال وحدة مكان أخري تقوم مقامها مما تسمح به العربية، كثير الانتشار في كتاب سيبويه؛ كاستبدال المصدر أو اسم الفاعل بالفعل، كما في المثال المذكور أعلاه، وكذلك في مصطلحات مثل **حروف تعمل في الأفعال فتنصبها** (سيبويه، ج3، ص5)، **ما يعمل في الأفعال فينصبها** (سيبويه، ج3، ص10) **والحروف العوامل في الأفعال، الناصبة** (سيبويه، ج3، ص110)، **ثم حروف النصب** (سيبويه، ج3، ص5)، التي تسمي كلها وحدة مرجعية واحدة وهي تلك الحروف المختصة بالفعل المضارع والتي تعمل فيه النصب. وفي مثل **الحرف الذي يجر** (سيبويه، ج2، ص160)، **والحرف الجارّ** (سيبويه، ج1، ص37 ؛) **ثم حرف الجر** (سيبويه، ج1، ص94)، وتسمي كلها الحروف التي تختص بالأسماء والتي تعمل فيها الجر. هذا علاوة عن **حروف الإضافة** (سيبويه، ج3، ص496)؛ غير أن هذا المصطلح يعبر عن سمة جوهرية أخرى لهذه الحروف، وهي قيامها بإضافة الأفعال إلى الأسماء.

ومن ملامح هذا النوع أيضا الاختيارات التي يقوم بها سيبويه بين أدوات النفي؛ فيستبدل «لا» بـ«لم»، أو يستبدل «ليس» أو «غير» بـ «لا»، كما في المصطلحات **اسم لا يتمكن**(سيبويه، ج4، ص148)، **والأسماء التي لم تتمكن**، (سيبويه، ج1، ص227) **واسم ليس يتمكن** (سيبويه، ج2، ص402)، **والاسم غير المتمكن** (سيبويه، ج3، ص293)، **واسم ليس متمكنا** (سيبويه، ج3، ص298)،.التي تسمي الأسماء التي لا تتحمل جميع الحركات الإعرابية.

فكل هذه المصطلحات المترادفة ترمي إلى التعبير عمّا تدل عليه، وإن اختلفت طرقها والوحدات المستعملة في تركيبها، وما ذلك الاختلاف إلا لاتساع ظاهرة الاختيار الذي تسمح به العربية، وللعلاقة الكبيرة بينها.

وبذلك فإننا نستطيع أن نلخص العوامل المسببة للترادف في كتاب سيبويه بالنقاط التالية:

1ـ لعل أهم هذه النقاط هو حداثة هذا العلم «النحو» النسبية، فهو بالرغم من قطعه شوطا كبيرا في زمن سيبويه، وبالرغم من النشاط اللغوي الهائل قبل سيبويه، ما زال في مرحلة التطور والنمو ولم يكتسب بعد، كغيره من العلوم في أطوار بدايتها، جميع أدواته اللازمة للتعبير الدقيق عن مفاهيمه، فما هذا التردد في استعمال المصطلحات إلا دليل على أن هذه المصطلحات ما زالت في مرحلة التطور ولما تتخذ شكلها النهائي بعد، فكانت ذات طابع مؤقت بانتظار الوصول إلى مرحلة الاستقرار.

ولعل هذا يتماشى مع ما قاله لويس غيلبير(L. Guilbert) من أن الترادف في المصطلحات يكون ذا طابع مؤقت متعلق ببدايات البحث ونشأة المفاهيم[12].

2ـ ومن الأسباب الداعية للترادف، محاولة سيبويه التعبير عن السمات العامة للوحدة المرجعية، إذ يحمل كل مصطلح معلومات إضافية عن هذه الوحدة المرجعية،فنراه يسمي المفهوم بمصطلح جديد يركز فيه على سمة جديدة مما يجعل المفهوم أكثر وضوحا. وقد يعبر أحيانا عن السمة ذاتها بطرق متعددة تزيد من عدد المصطلحات المرادفة، لكنها لا تضيف شيئا جديدا إلى السمة نفسها.

3ـ ثمّ إن سيبويه يحاول أحيانا تعريف مصطلح بمصطلح آخر لظنه أن المفهوم لم يتضح باستعماله المصطلح الأول، ونمثل على ذلك بتعريفه مصطلح **الحشو بالصلة** إذ يقول: «فكما أن الذي لا يكون إلا معرفة، لا يكون «ما» و«من» إذا كان الذي بعدهما **حشوا**، وهو **الصلة**، إلا معرفة.»(سيبويه، ج2، ص 107.)

4ـ وهناك عامل أخر مهم يفسر هذا الكم من المصطلحات المترادفة في كتاب سيبويه، ألا وهو التطور الداخلي في مصطلحات الكتاب، فهذه المصطلحات لم تبق جامدة في جملتها، بل إننا نرى كثيرا منها قد تطور إلى درجة الاستقرار فاستخدمها النحاة اللاحقون لسيبويه، بل إن بعضها قد وصل إلينا بالصورة التي أقرها سيبويه.

فالذي يبدو أن سيبويه كان واعيا للمشكلة المتسببة عن طول مصطلحاته وما يشكله هذا الطول من عائق في وجه استعمالها وانتشارها، فنراه يقدمها أحيانا بطريقة مختصرة تتمتع بقدرمقبول من النضوج والاستقرار، ولعل في ذلك إشارة إلى أن سيبويه عندما كان يقدم المفاهيم النحوية عن طريق تلك المصطلحات المفرطة في الطول، لم يكن يقصد إنشاء

مصطلحات لتدوم، بل كان هدفه الأول إيصال تلك المفاهيم بطريقة تؤدي إلى فهمها؛ ولذلك نراه دائم البحث عن البديل كلما استطاع إليه سبيلا، ساعيا إلى تهذيبها كلما أسعفته أفكاره.

صحيح أن هذا التطور لم يكن في الأغلب منتظما من حيث وروده في الكتاب، إذ نراه أحيانا يعبر عن المفهوم بالمصطلح الناضج في البداية ثم يعود ويستخدم المصطلحات الأخرى المرادفة والتي هي أكثر تعقيدا وما ذلك إلا سمة من سمات الكتاب بشكل عام سواء أكان ذلك في طريقة تبويبه لموضوعات النحو وطرق عرضه لهذه الأبواب، أو في استخدامه للمصطلحات. ولعلنا نلتمس عذرا لسيبويه، فكتابه كان باكورة الإنتاج في كل جهود البحث في النحو العربي، ولم يؤلفه على منوال كتاب سابق فيتجنب هذه العيوب.

3- المشترك اللفظي في مصطلحات الكتاب:

ظاهرة المشترك اللفظي ـ من ناحية الكم ـ أقل أهمية، في مصطلحات الكتاب، من ظاهرة المشترك المعنوي ولكنها قد تكون الأكثر خطورة؛ وذلك لما تتضمنه من اللبس والفوضى في الدلالة.

وحد المشترك أهل الأصول، كما يخبرنا السيوطي، بأنه « اللفظ الواحد الدال على معنيين فأكثر» (السيوطي، المزهر، ج1، 369). وكما قلنا عند الحديث عن المشترك المعنوي ـ الترادف ـ فليس في هذا التعريف تفريق بين المشترك اللفظي في اللغة بمستواها العام وبينه على المستوى الفني (التقني) في اللغة، وإن كان المبدأ واحدا.

لعل أكثر ما يهمنا في التفريق بين المشترك الفظي في المستوى العام للغة وبين ذلك في المستوى الفني، أننا نتحدث في هذا الأخير عن المرجع وليس عن المعنى. فالمصطلح يعد من قبيل المشترك اللفظي إن دل على اثنتين من الوحدات المرجعية أو أكثر، وفي هذه الحالة نقول بأنه مصطلح متعدد المرجعية (*multiréférentiel*) أو متعدد الدلالة (*polysémique*)، في حين أنه إن دل على مرجع واحد فهو أحادي المرجعية (*monoréférentiel*) أو أحادي الدلالة (*monosémique*).

والحقيقة أن المصطلحات المتعددة الدلالة موجودة في كتاب سيبويه، إلا أن وجودها هذا لا يشكل ظاهرة كما كان الأمر في المصطلحات المترادفة؛ فهي وإن كان عددها مهما في المصطلح البسيط، فإنه لا يتعدى عدد أصابع اليد في المصطلح المركب.

فمن المصطلحات البسيطة المتعددة الدلالة مصطلح الحرف. فقد استعمله سيبويه للدلالة على حرف المعنى (الأداة) فمن ذلك قول سيبويه: «وتقول: إن لك هذا عليّ وأنك لا تؤذى،كأنك قلت: وإن لك أنك لا تؤذى. وإن شئت ابتدأت ولم تحمل الكلام على إن لك. وقد قرئ

هذا **الحرف** على وجهين، قال بعضهم: «وإنك لا تظمأ فيها» وقال بعضهم: «وأنك» (سيبويه، ج3، ص123).

واستخدمه أيضا للدلالة على **الكلمة**، وذلك كقوله: «هذا باب **الحروف** التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي لأن فيها معنى الأمر والنهي. فمن تلك **الحروف**: حسبك، وكفيك، وشرعك، وأشباهها». (سيبويه، ج3، ص100).

وللدلالة على **الحروف الهجائية (حروف المعجم)**، ومن ذلك قوله: «اعلم أن التثنية تكون في الرفع بالألف والنون، وفي النصب والجر بالياء والنون، ويكون **الحرف** الذي تليه الياء مفتوحا». (سيبويه، ج3، ص385).

ومنها أيضا مصطلح **الفاعل** الذي يدل عند سيبويه على **فاعل الفعل**، كمثل قوله: «هذا باب **الفاعل** الذي يتعداه فعله إلى مفعول» (سيبويه، ج1، ص34). ويدل أيضا على **اسم الفاعل**، مثل قوله: «وليس بين **الفاعل** والمفعول في جميع الأفعال التي لحقتها الزوائد إلا الكسرة التي قبل آخر حرف والفتحة، وليس اسم منها إلا والميم لاحقته أولا مضمومة: فلما قلت مُقاتِل ومُقاتَل فجرى على مثال يُقاتِل ويُقاتَل». (سيبويه، ج4، ص282).

ومثل **فاعل**، **مفعول** الذي يدل عند سيبويه على **المفعول به** ((سيبويه، ج1، ص33)، وعلى **اسم المفعول** (سيبويه، ج4، ص282).

ففيما يتعلق بهذه المصطلحات البسيطة فيمكن أن نتفق مع ما قاله الن ري من أنها إنما تعددت مرجعياتها لكونها من المصطلحات التي تقترب من العموم[13]، ولذلك نجد أن سيبويه قد خصص لكل مرجع من المراجع التي تدلل عليه مصطلحا آخر يكون في الغالب أحادي الدلالة.

أما مصطلح **فاعل**، فالذي نظنه أن سيبويه قد أطلقه ليدل على فاعل الفعل، وإنما كان إطلاقه ليدل على اسم الفاعل من قبيل التجاوز والاتساع؛ وذلك نظرا لصياغته على وزن «فاعل» من الفعل الثلاثي. ومثل ذلك أيضا مصطلح **مفعول**.

أما المصطلحات المركبة المتعددة الدلالة فكانت قليلة جدا، فهي للدقة ثلاثة مصطلحات فقط هي:

اسم الفاعل الذي يدل على صيغة فاعل (سيبويه، ج1، 164)وعلى فاعل الفعل الناقص (سيبويه، ج1، ص45).

اسم المفعول الذي يدل على صيغة مفعول من الفعل(سيبويه، ج4، ص282) وعلى خبر كان (سيبويه، ج1، ص45)

المفعول به الذي يدل على **الظرف** (سيبويه، ج1، ص56) **وعلى الحال، والمفعول معه** (سيبويه، ج1، ص298)

فكل واحد من هذه المصطلحات يدل على مرجعين أو أكثر. والحقيقة أننا إذا كنا قد استطعنا اقتراح أسباب للترادف في مصطلحات الكتاب، فإننا لا نجد ما يبرر المشترك اللفظي في هذه المصطلحات؛ إذ إن ذلك مدعاة للبس والاضطراب، وهذا على عكس المراد من المصطلح بما أن الهدف منها التعبير الواضح عن المرجع، « وليس إدخال الإلباس من الحكمة والصواب، وواضع اللغة ـ عز وجل ـ حكيم عليم، وإنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني؛ فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين، أو أحدهما ضد الآخر لما كان ذلك إبانة، بل تعمية وتغطية. (الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج1، ص22)

ولعلنا لا نتفق ـ على الأقل فيما يخص المصطلح في كتاب سيبويه ـ مع ما قاله هيرمانس[14](HERMANS) في تبريره لوجود بعض المصطلحات المتعددة الدلالة، من أنه نوع من الاقتصاد اللغوي. إذ لو كان الأمر على ما قاله، لكان منهجا مطردا في كل مصطلحات الكتاب، ولما وجدنا ذلك الكم الهائل من المصطلحات المترادفة، فكيف نزعم أن سيبويه كان يقصد، باستخدامه مصطلحات متعددة الدلالة، الاقتصاد في اللغة، في حين نراه يسمي المرجع الواحد بعدد من المصطلحات التي قد يصل عددها إلى عشرة أحيانا.

ومع ذلك، فإن المصطلحات المتعددة الدلالة قليلة في كتاب سيبويه، وبخاصة ما كان منها من قبيل المصطلح المركب.وهذا أمر يمكن تفسيره بأن كثيرا من الوحدات المركّبة لتلك المصطلحات كانت تشير إلى سمة من السمات العامة للمرجع، وبما أن هذه السمات تختلف من مرجع إلى آخر، فإن من الصعب أن يدل المصطلح الواحد على وحدتين مرجعيتين مختلفتين. ولعل هذا من أهم خصائص المصطلح المركب.

والذي نقوله في النهاية، إن سيبويه، كان واعيا لمسألة اختياره لمصطلحاته. إذ يريدها مصطلحات واضحة، معبرة ما أمكن عن مفاهيمه، فكان يدل على بعض تلك المفاهيم، كلمنها، بمصطلحات متعددة، ولا يرى بأسا في ذلك ما دام كل منها يزيد من الفهم. وكان في الوقت نفسه، يريدها مصطلحات بعيدة كل البعد عن الإلباس، فجاء بها، في غالبيتها العظمى، مصطلحات أحادية الدلالة، و لقليل الذي جاء منها متعدد الدلالة، كان السياق الذي وردت فيه كفيلا بأن يزيل عنه كل غموض ولبس.

أمجد طلافحة

التعاليق:

[1] ليس الهدف هنا الخوض في الخلافات حول بداية العمل النحوي العربي، للاطلاع على هذه المسألة انظر عصام نور الدين، تاريخ النحو، النشأة والتأسيس، 1995.

[2] في أصل الوضع، بمعنى أن يكون اللفظان يؤديان المعنى نفسه في أصل الوضع.

[3] « *Le rapport qui s'établit entre une dénomination et une notion est mono-référentielle, c'est-à-dire que, pour un terme donné, à une dénomination, correspond une notion et une seule. [...] Ce rapport est également univoque, c'est à-dire que pour un terme donné, à une notion correspond une dénomination et une seule* », Guy RONDEAU, pp. 21-22.

[4] « *Dans une opposition terme vs mot, le terme désigne ici l'emploi monosémique (possédant une signification unique) qui sera fait d'une unité lexicale dans telle ou telle science, soucieuse d'établir une correspondance univoque entre ses concepts et les termes. [...] mot qui désignera, dans cette opposition, l'unité lexicale du vocabulaire générale, essentiellement polysémique (susceptible de significations variées)* », Jean DUBOIS, p. 327.

[5] «*Expressions with the same meaning are synonyms*», John LYONS, *Language*, p. 50.

[6] « *Many of exprssions listed as synonyms in ordinary dictionaries or specialized dictionaries (included Roget's Thesaurus and other dictionaries of synonyms and antonyms) are what may be called « near synonym » : expressions that are more or less similar, but not identical in meaning. Near synonym [...] is not to be confused with various kinds of partial synonyms meet our criterion of identity of meaning* », John LYONS, *Language*, pp. 50-51.

[7] « *Le terme scientifique et technique n'admet pas des synonymies autres que référentielle* », Louis GUILBERT, « La spécificité du terme scientifique et technique », in *Langue française*, n° 17, 1973, p. 17.

[8] هذه إشارة إلى المعنى اللغوي لكلمتي نعت ووصف.

[9] يرجّح الباحث أن الأصل في تسمية المفاهيم هي الأسماء، إذ نجد أسماء لا مقابل لها في الأفعال مثل حجر وسقف، في حين أن لكل فعل مقابلا اسميا وهو المصدر.

[10] Jacques LETHUILLER, *La synonymie en langue de spécialité*, p. 447.

[11] تضرب وداد مصطفى الهادي مثلا أخر أكثر شيوعا لهذا النوع من الترادف، ولكنه ترادف ناتج عن استخدامين في لغتين مختلفتين هما الإنجليزية والفرنسية، وذلك في تسميتها للحاسب الإلكتروني. فهو في الإنجليزية «*computer*»، وبذلك فإن المصطلح باللغة الإنجليزية قد عبر عن سمة من سمات الوحدة المرجعية وهي وظيفته آلة للعدّ، في حين أن المصطلح باللغة الفرنسية «*ordinateur*» قد عبر عن سمة أخرى وهي وظيفته آلة للتنظيم: Widad Mustafa El HADI, *La terminologie arabe des télécommunications : faits de variation*, Thèse, p. 36.

[12] « *La synonymie a d'ailleurs la plupart du temps un caractère très provisoire, elle correspond à la période de recherche et d'élaboration d'un concept ou d'une invention* », Louis GUILBERT, pp. 11-12.

[13] « *En général, plus un terme a une grande extension (et une faible compréhension: plus il est général) et plus il véhicule de valeurs notionnelles différentes* », Alain REY, *La terminologie : noms et notions*, p.85.

[14] « *Une forme d'économie dans le langage scientifique [est le fait qu'] un même terme peut avoir des significations différentes selon le contexte communicatif et scientifique* », Ad HERMANS, p. 531.

مراجع البحث

ـ بالعربية:

الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، دار صادر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988.

ابن سيده: المخصص، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.

السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل ابراهيم ومحمد علي البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، 1986.

ابن فارس: الصاحبي في فقه العربية وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، سلسلة المكتبة اللغوية العربية، مؤسسة بدران، بيروت، 1964.

نور الدين، عصام: تاريخ النحو النشأة والتأسيس، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى 1995,

ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب، بدون تاريخ.

ـ بالفرنسية أو الإنجليزية:

- DUBOIS Jean. et ali: *Dictionnaire de linguistique*, première édition, Paris, librairie Larousse, 1973.
- FELBER, Helmut: *Standardisation in terminology*, Vein, 1985.
- GUILBERT Louis: « La spécificité du terme scientifique et technique », in *Langue française*, N°17, Paris, Larousse, 1973.

- HAMZE Hassan: « La polysémie dans l'œuvre des savants arabes anciens », in *La polysémie ou l'empire des sens*, sous la direction de Sylvianne REMI-GIRAUD et Louis PANIER.
- HERMANS Ad: « La définition des termes scientifiques » in *Meta*, N°3, 1989.
- LETHUILLER Jacques: « La synonymie en langue de spécialité », in *Meta*, N° 3, 1989.
- LYONS John: *Language, Meaning and Context*, London, Fontana, troisième édition, pp.50-51, 1986.
- MUSTAFA ELHADI Widâd: *La terminologie arabe des télécommunications : faits de variation*, Thèse de doctorat, Université Lumière Lyon II, 1989.
- REY Alain: *La Terminologie, Noms et Notions*, Paris, 2ème édition, Presses Universitaires de France, 1992.
- RONDEAU Guy: *Introduction à la Terminologie* , Montréal, Québec, 2ème édition, Ed. Gaetan Morin, 1991.
- TALAFHEH Amjad: *La terminologie grammaticale complexe dans le Kitâb de Sîbawayhi*, Thèse de doctorat, sous la direction de Hassan HAMZE, Lyon II, 2003.